في الثامن من آذار.. لا عدالة بلا إنهاء الاحتلال ولا دولة بلا نسائها

منى الخليلي*

في كل عام، يرفع شعار «العدالة» في الثامن من آذار، اليوم الذي أقرته الأمم المتحدة منصة عالمية لتجديد الالتزام بحقوق النساء. لكن في فلسطين، لا يمكن للعدالة أن تكون مفهوما تجريديا أو مطلبا إصلاحيا معزولا عن سياقه السياسي. العدالة هنا تبدأ من إنهاء الاحتلال، ومن تمكين شعب كامل من حقه في تقرير المصير، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران1967وعاصمتها القدس.

تحل هذه المناسبة هذا العام فيما تتواصل الحرب على قطاع غزة، والضفة الغربية والقدس، وتناقش في أروقة مجلس الأمن الدولي صيغ لوقف إطلاق النار وترتيبات تهدئة. غير أن أي مسار سياسي لا ينطلق من الاعتراف الصريح بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، سيبقى مسارا منقوصا. فالسلام العادل ليس منحة سياسية، بل استحقاق قانوني وأخلاقي.

غير أن الحديث عن الدولة لا يكتمل دون الحديث عن طبيعتها: أي دولة نريد؟ وهل ستكون دولة تعيد إنتاج التمييز، أم دولة تجسد المواطنة المتساوية؟

المرأة الفلسطينية ليست طارئة على الفعل الوطني، ولم تكن يوما هامشا في مسيرة التحرر. من الحركة النسوية المبكرة إلى أطر العمل النقابي والمجتمعي، ومن الدفاع عن الحقوق الاجتماعية إلى المطالبة بالمشاركة السياسية، راكمت النساء إنجازات ملموسة. إقرار الكوتا النسوية في المجالس المنتخبة لم يكن هبة، بل نتيجة نضال حقوقي طويل، ترافقت مع إرادة سياسية بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وهذة خطوة مهمة ولم يكن إجراء شكليا، بل محطة مفصلية فتحت أفقا قانونيا لمساءلة السياسات والتشريعات المعمول بها في فلسطين.

لكن التحدي اليوم مضاعف: كيف نحمي ما تحقق، ونمنع تآكله تحت ضغط الحرب والانهيار الاقتصادي؟

الأرقام الصادمة لعدد الأرامل الشابات، وللأطفال الذين فقدوا أحد الوالدين أو كليهما، ليست مجرد معطيات إنسانية؛ إنها مؤشرات لتحولات اجتماعية عميقة ستعيد تشكيل البنية الأسرية والاقتصادية. آلاف النساء انتقلن قسرا إلى موقع المعيل الأساسي، في ظل اقتصاد مدمر، واحتجاز أموال، وتآكل منظومة الحماية الاجتماعية. هنا يتقاطع الوطني بالحقوقي: فلا يمكن الحديث عن صمود دون سياسات تمكين اقتصادي حقيقية، ولا عن تعاف دون إدماج النساء في التخطيط وإعادة الإعمار.

إعادة الإعمار، في جوهرها، معركة عدالة توزيع. من يحصل على الموارد؟ من يحدد الأولويات؟ من يراقب التنفيذ؟ إذا لم تكن النساء جزءا من هذه المعادلة، فإننا نعيد إنتاج الصور النمطية لدور النساء بصورة أكثر هشاشة.

في المقابل، يتسع خطر آخر بصمت: تصاعد العنف الاجتماعي تحت وطأة الفقر والنزوح والصدمة. زواج القاصرات، تعدد الزوجات، نزاعات الإرث، وتزايد أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. هنا يتجلى وجه آخر للاحتلال؛ إذ لا يقتصر أثره على الدمار المادي، بل يخلق بيئة ضغط تتسلل إلى داخل المجتمع ذاته. لكن الاعتراف بهذا الواقع لا يعني تبريره. بل يفرض علينا مواجهته بسياسات واضحة للحماية والمساءلة.

استمرار العمل بقوانين أحوال شخصية تعود جذورها إلى خمسينيات وسبعينيات القرن الماضي، رغم التحولات الاجتماعية والسياسية الجذرية، لم يعد مقبولا. في ظل الاستشهاد، والإعاقات الدائمة، والمفقودين، وتعقيدات الإرث والحضانة والنفقة، يصبح إقرار قانون أحوال شخصية فلسطيني عصري أولوية وطنية لا تقل أهمية عن إعادة بناء البنية التحتية. فالدولة التي لا تنصف نساءها في قانونالأحوال الشخصية، لن تنصفهن في الفضاء العام.

النضال الحقوقي للمرأة الفلسطينية يجب أن ينتقل اليوم من الدفاع إلى المبادرة: من المطالبة بالتمثيل إلى التأثير الفعلي في صياغة السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية. فالمشاركة السياسية لا تختزل بنسبة مقاعد، بل تقاس بمدى القدرة على إعادة تعريف الأولويات الوطنية من منظور العدالة الاجتماعية والمساواة.

إن تراكم الإنجازات يتطلب رؤية واضحة:

- ربط الإغاثة العاجلة بخطط تمكين اقتصادي مستدام للنساء.
- إدماج النوع الاجتماعي في كل مشاريع التعافي وإعادة الإعمار.
- مواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين.

- إنشاء منظومة حماية فعالة لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، تتضمن مراكز إيواء وخدمات قانونية ونفسية متخصصة.

في الثامن من آذار، لا نطلب تضامنا رمزيا، بل نطالب بمسار وطني يعترف بأن حقوق النساء ليست ملفا فرعيا يمكن تأجيله إلى ما بعد «التحرر»، بل هي جزء أصيل من معناه. فلا تحرر وطنيا دون تحرر اجتماعي، ودولة ذات سيادة عمادها مواطنة متساوية.

رسالتي اليوم للمرأة الفلسطينية: لقد راكمت إنجازات في أصعب الظروف، وانتزعت مكاسب لم تكن سهلة. المرحلة القادمة ليست مرحلة انتظار، بل مرحلة تثبيت الحقوق وتوسيعها، عبر التشريعات الوطنية التي تعزز المساواة والمواطنة. طالبي بمكانك في لجان التخطيط والإعمار، في صياغة القوانين، في رسم السياسات الاقتصادية. فالدولة التي نحلم بها لن تمنح لنا كاملة؛ بل تبنى بتوازن قواها المجتمعية، وبإصرار نسائها على أن يكن شريكات كاملات لا شاهدات على الهامش.

في يوم المرأة العالمي، يتجدد العهد: أن يكون النضال النسوي الفلسطيني رافعة للتحرر الوطني، وأن يكون التحرر الوطني ضمانة راسخة لحقوق النساء. هكذا فقط يتراكم الإنجاز... وهكذا فقط تصان العدالة.

*** وزيرة شؤون المرأة**

بعد الحرب.. كيف ستتصرف إسرائيل؟

باسم برهوم

في وقت ليس ببعيد سوف تتوقف الحرب. وفي ذلك الحين سنكون أمام شرق اوسط مختلف، شرق اوسط فيه الولايات المتحدة الأميركية كقوة قد تكون شبه قوة مطلقة، وإسرائيل قد تكون فيه قوة طاغية، وإذا كانت هذه هي النتيجة فعلينا ان نتخيل ونتوقع كيف ستتصرف كل من واشنطن وتل ابيب على صعيد السياسة والأمن والاقتصاد والاستثمار، والخرائط، لأنه ببساطة من يخوض الحرب يريد ان يحصل على ثمن، ومن ينتصر يحاول فرض إرادته.

فالسؤال الذي يهمنا نحن الفلسطينيين هو: كيف ستتصرف إسرائيل بعد الحرب، وكيف ستجني ثمن مشاركتها إلى جانب الولايات المتحدة في حرب بهذا الوزن؟

وفي محاولة لتخيل ما قد يحدث علينا متابعة كافة الحروب التي جرت في الشرق الأوسط وكيف اثرت على موازين القوى، وأثرت على رسم الخرائط وانتقال النفوذ من شكل إلى آخر، ومن أطراف مهيمنة إلى اخرى.

اولا: حرب العام 1948، والتي حصلت فيها نكبة الشعب الفلسطيني، من نتائج هذه الحرب على صعيد الخرائط، فقد تم الغاء وجود دولة فلسطين وإحلال إسرائيل مكانها، والحرب ادخلت الشرق الأوسط في حالة من عدم الاستقرار لا حدود لها، وعلى صعيد النفوذ، تراجع النفوذين البريطاني والفرنسي، والذي كان مهيمنا على المنطقة منذ الحرب العالمية الأولى.

ثانيا: حرب السويس 1956، انهت هذه الحرب تماما النفوذين البريطاني والفرنسي ليحل محله نفوذ الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي في ذلك الحين. وعززت الاتجاه القومي في الشارع العربي.

ثالثا: حرب حزيران 1967، التي غيرت الخرائط، عندما احتلت إسرائيل الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية، واحتلت هضبة الجولان السورية، وصحراء سيناء المصرية، والكارثة ان فلسطين بأكملها اصبحت تحت الاحتلال الإسرائيلي.

رابعا: حرب أكتوبر 1973، فتحت الباب لعقد اتفاقيات سلام عربية إسرائيلية، وأعادت رسم الخرائط بعودة سيناء لمصر.

خامسا: اجتياح لبنان العام 1982، ابعاد الثورة الفلسطينية عن دول الطوق.

سادسا: حرب الخليج عام 1991. من أهم نتائجها بروز الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى تتربع منفردة على قمة النظام الدولي وتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، واصبحت واشنطن الوسيط الوحيد في عملية السلام العربية الإسرائيلية.

سابعا: احتلال الولايات المتحدة للعراق 2003، وتغير ميزان القوى في المنطقة كليا، وبروز النفوذ الإيراني، من خلال تحالف طهران الضمني مع واشنطن لاسقاط نظام صدام حسين ولاحقا في محاربة داعش.

واليوم السؤال: كيف ستغير الحرب الحالية الشرق الأوسط؟

وكيف ستتصرف إسرائيل بعد الحرب، وأين ستقبض ثمن مشاركتها في الحرب إلى جانب الولايات المتحدة وأين؟

الجانب الفلسطيني هو الطرف الأكثر من غيره عليه ان يفكر جديا في مرحلة ما بعد الحرب. وما هي السيناريوهات التي قد تحصل، خصوصا اننا لا نزال نعيش حرب إبادة في قطاع غزة، واحتمال ان يبقى منفصلا عن الضفة.

وايضا السؤال: ما مصير الضفة ذاتها التي تتدحرج خطوات الضم الإسرائيلية لها. وسؤال التهجير، هل ستعتبر إسرائيل نتائج الحرب فرصة لها للتهجير؟

الواقع في الشرق الأوسط لن يبقى بعد الحرب كما كان في العقدين الأخيرين، ستكون هناك موازين قوى جديدة، وهذا سيستدعي ان تكون هناك قوى مهيمنة بيدها قرار المنطقة، اقلها لمرحلة محددة قادمة، لأن المتغيرات لن تتوقف عند لحظة تاريخية بعينها. وخصوصا في منطقة مثل الشرق الأوسط، المهم جدا من الناحية الجيوسياسية، ومن حجم الثروة المتركزة فيه.

بالتأكيد القيادة تفكر باليوم التالي، وعلى كل النخب الفلسطينية، أن تفكر بسرعة وتجد اجابة لما قد يكون عليه الحال بعد الحرب، وكيف يمكن تقليل الخسائر وابقاء القضية الفلسطينية في المشهد السياسي؟

لقد تأخرنا في ان يكون للشعب الفلسطيني سلطة واحدة وقانون واحد وسلاح واحد، تأخرنا في ان نكون حازمين مع أي قوة تعمل في اطار اجندات خارجية، إلى ان وصلنا لانقلاب حماس في قطاع غزة، ووصلنا إلى الطوفان الذي قاد لكل ما حدث ويحدث اليوم.

سؤال عالماشي | **موفق مطر**

«عرّاب» الصفقة الجديدة؟!

نعلم جيدا منابعهم التي يربون منها، ومرجعياتهم التي منحتهم الثقة، لإطلاق العنان لألسنتهم، والكلام بما لا يقبله عقل، ولا ينسجم بنسبة كسرية مع المنطق، ولا يتماشى مع الحد الأدنى التي يجب أن يتمتع به (الآدمي) وهو التعلم من التجربة، خاصة المريرة التي يسقطونها على رأس مجتمعهم الإنساني، فيصيبون نفس وروح وجسد وآمال كل فرد، فيعقدون مسالك حياته في حاضره، ويشدون الطوق والحصار على المعرفة، ويدمرون الجسور مع المستقبل، لضمان بقاء المجتمع اسير مفاهيمهم، المدفوعة برغبات ونزعات، وأعمال وأفعال مقطوعة الصلة بالعقل.

الموضوع على رأس بنك اهدافهم، لإدراكهم ان السيطرة على المجتمع وإخضاعه، وضمان تسييره وحشده، وتفريقه، أو سوقه الى المذابح بلا تردد أو تفكير، يبدأ بتجريده من ميزة تفوق الانسان وأفضليته على المخلوقات المرئية الملموسة والمحسوسة، واللامرئية أيضا!

فالدنيا والحياة فيها عند هؤلاء المخالفين لفكرتها ومنطقها وفلسفتها «عديمة الجدوى» ويعتبرونها «جيفة» والموت في مفاهيمهم مطلوب ومقدم عليها، يبدأ بضفيرة غريبة عجيبة تجمع بين الإرهاب على وجه الأرض، وبدعة فصول التعذيب منذ مواراة الآدمي الميت تحت قشرتها، إذا لم يتبع ملتهم وأصنام جماعتهم، لكنه بذات الوقت أمنية محشوة بخيالات رغبوية جسدية إذا سلمهم مفاتيح عقله في حياته، بعد اقناعه بامتلاكهم مفاتيح موطني الآخرة !!

أما الوطن، فقد اعتبروه مجرد «حفنة من تراب عفن» بشهادة ما خطه كاهن جماعتهم القطبية (سيد قطب) وهذا المفهوم الذي منح صفة «تعميم مقدس» أصبح القاعدة والضلع الأطول «لثلاثيتهم الشيطانية».

وللقارئ ان يتخيل شكل مثلثهم حيث تبدو الحياة والانسان في زاويتين حادتين بأدنى درجة ممكنة، بينما تبقى زاوية الجماعة تتمتع بزاوية منفرجة بأعلى درجة ممكنة، ورغم ذلك تراهم يمدون قاعدة مثلثهم (الوطن) إلى أبعد الحدود لفظيا، رغم تعاميمهم ومفاهيمهم التي تعتبر «الوطنية» والانتماء الوطني مخالفا لدينهم المخترع (دين الجماعة القطبية) كما قال قارونهم خيرت الشاطر –نسبة الى قارون صاحب الأموال والكنوز-: «إن الوطنية دين يخالف الاسلام» وبذلك يعتدون على دين اللّه (الإسلام) وحقيقة انتماء الانسان لأرض وديار ومجتمع وشعب، وينكرون آيات اللّه الكثيرة التي وردت فيها هذه المصطلحات، لأنها جزء لا يتجزأ من قانونه سبحانه وتعالى في نظام الخلق الكوني بما فيه الأرض وما عليها من شعوب وقبائل وأوطان.

هذه المقدمة كلها لتعرية المقصود من تصريح أحد قادة الفرع المسلح للجماعة الاخوانية القطبية المسمى (حماس) وحديثه عن صفقة وصفها «مشرفة» في الضفة الفلسطينية مشابهة لصفقة جماعته في قطاع غزة!! وكأن منح منظومة الاحتلال الاستعمارية وحكومة الصهيونية الدينية التلمودية ذرائع خمسة حروب وذروتها حملة الإبادة الدموية التدميرية الشاملة منذ السابع من اكتوبر 2023 «صفقة مشرفة»!! ما يعني بالتأكيد أن جماعته (ذات الجذور القطبية) تتشرف بمنح مثلث أحزاب حكومة منظومة الاحتلال الليكود برئاسة (بنيامين نتنياهو) وعظمة يهودية برئاسة (ايتمار بن غفير) والصهيونية الدينية برئاسة (بتسلئيل سموتريتش) ما يلزمها من الذرائع لاستكمال أهداف حملته الدموية بالتهجير القسري والاستيطان، وبجرائم منظمة تنفذها تنظيمات المستوطنين الارهابيين المسلحين في الضفة الفلسطينية!

فمن يقول: ان «حماس قدر اللّه على الأرض» ويقر بأن ما حدث وما زال يحدث ابادة، وتدمير شامل لقطاع غزة، ثم يخادع الناس ويعتبره انتصارا ربانيا تارة، وإلهيا تارة اخرى، ويريد أن يحدث ذلك على حساب وجود الشعب الفلسطيني على أرض وطنه التاريخي والطبيعي في القطاع والضفة والقدس والجليل والنقب، فإنه يقدم نفسه (عرابا) لصفقة جديدة، بعد اثبات جدارته بقطاع غزة، لتكرار احداثها ووقائعها في الضفة الفلسطينية، وهذا يدفعنا للسؤال: ما معنى الشرف والتشريف لدى سيد الجماعة القطبية أصلا؟!

عائلة مرشود.. هريسة بالوراثة

جنين-الحياة الجديدة-عبد الباسط خلف- يرسم محمد ماهر ذيب مرشود شجرة عائلته، التي ورثت صناعة حلوى الهريسة في جنين، منذ عقود.

ويقص لـ «الحياة الجديدة» سيرة الحلوى التقليدية التي لازمت أسرته، فقد ورث الشاب محمد المهنة عن أبيه الستيني ماهر، فيما تعلم والده أصول الهريسة عن الجد ذيب، الذي لازم الصنعة عدة عقود، قبل أن يرحل خلال 2019 عن أكثر من 100 عام.

ويضيف أن أعمامه يوسف (85 عامًا)، وسامر، ومازن، إضافة إلى والده يتوزعون على عدة نقاط في المدينة للترويج لطبق الحلوى الشعبي منخفض التكاليف.

ويؤكد مرشود أن عائلته تنحدر من بلدة كفر راعي، جنوب جنين، لكنها عاشت في المدينة منذ عقود، وبدأ الجد بصنع الحلوى عام 1950، ووقتها كان يخبزها على الحطب، قبل أن تتغير الظروف.

ويشير مرشود إلى أن فرن العائلة الموجود على تخوم البلدة القديمة تعرض للهدم مرتين من جرافات الاحتلال ودباباته خلال انتفاضة الحجارة عام 1988، وأثناء الاجتياح الكبير للمدينة ومخيمها عام 2002، وأعيد إقامته دون حطب.

وتتقاسم العائلة أسرار الهريسة وصيتها مع عائلة دلبح، وتصنع الحلوى على مدار العام، لكنها تضيف للهريسة عدة أطباق أخرى في شهر رمضان، كتقليد سنوي تلبية لرغبة الصائمين.

ووفق العائلة، فإن الهريسة ملتصقة بسيرة جنين، وتشبهها بـ»كنافة الفقراء»، وتبدل حال صناعتها من الحطب إلى الغاز، وتعاقبت عليها أجيال عديدة.

وتعلم محمد المهنة في طفولته المبكرة، وصار اليوم معلمًا فيها، وينوي توريثها لأبنائه في المستقبل.

وتطوّع عائلة مرشود سميد القمح، والسكر، والسمن، والطحينية، واللبن معًا، وتضيف إليها الفستق أو الكاشو أو اللوز في طبق دائري كبير.

ويلخص مازن مرشود، الستيني الذي أمضى غالبية عمره في صناعة الهريسة وبيعها، التغيرات التي عصفت بمهنته، فقد اختلفت طريقة الخبز، وتصاعدت أسعار مستلزمات الإنتاج بأرقام قياسية، واختلفت طريقة التغليف، وارتفع الثمن كثيرًا.

ويفيد بأنه كان يبيع الحلوى بكراتين الأحذية الفارغة، وأوراق الصحف، والدفاتر، قبل أن تجري طريقة البيع بأطباق صحية ونظيفة، مع تغليف السدور الكبيرة، التي تتسع لقرابة 14 كيلو غرامًا، وتشديد إجراءات السلامة والرقابة.

وتحافظ العائلة على سعر معتدل لما تصنعه، بالرغم من الارتفاعات المتتالية لمستلزمات الإنتاج، إذ كان كيس السميد بنحو 60 شيقلًا وبوزن أكبر، لكنه اليوم بـ 250 شيقلًا. ويؤكد مازن أن الهريسة تتطلب وقتًا لتحضيرها، بينما تتراجع طلبات الزبائن عليها لصالح أصناف أخرى، تقدمها العائلة لهم.

ويتابع: ورثت أنا وثلاثة من إخوتي المهنة، بينما توزع الثلاثة الآخرون على بيع اللحوم والحلاقة.

وحسب العائلة، فإن هريسة جنين توزع اليوم في عدة بلدات حول المدينة، وتتنقل بين عدة محافظات، ووصلت إلى الأردن والإمارات، وتعد الحلوى المفضلة لزائري المدينة خاصة من أبناء الجولان السوري المحتل، والقرى الأبعد عن قلب جنين. ويجمل مرشود الابن: تعلمت أنا وأخي ذيب الصنعة، وأتقنها أيضًا أخي الأسير أحمد، ونعفي أمي من صناعة الحلوى في المنزل، فنحن ووالدي نتكفل بالمهمة.